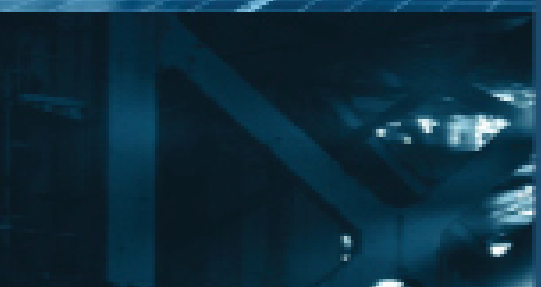

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ١٨ أبريل ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

النفط ينخفض وسط مخاوف الطلب والعرض في الشرق الأوسط

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

واصلت أسعار النفط خسائرها أمس الأربعاء، إذ طغت المخاوف بشأن الطلب العالمي بسبب ضعف الزخم الاقتصادي في الصين والزيادة المحتملة في المخزونات التجارية الأمريكية على مخاوف الإمدادات من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 40 سنتا، بما يعادل 0.44 بالمئة، إلى 89.62 دولارا للبرميل، بينما نزلت العقود الآجلة للخام الأمريكي تسليم مايو 48 سنتا أو 0.56 بالمئة إلى 84.88 دولارا للبرميل.

تراجعت أسعار النفط حتى الآن هذا الأسبوع، حيث ضغطت الرياح الاقتصادية المعاكسة على معنويات المستثمرين، مما حد من مكاسب التوترات الجيوسياسية.

وقال ييب جون رونغ محلل السوق لدى آي جي: «مع حساسية أسعار النفط العالية للمخاطر الجيوسياسية، شهد الأسبوع الماضي بعض التماسك في مكانه من خلال الانتظار والترقب، حيث سيحدد الرد ما إذا كان قد يكون هناك صراع إقليمي أوسع، مما قد يؤثر بشكل كبير على إمدادات النفط».

وأضاف ييب: «في الوقت الحالي، قد يعكس الضعف في أسعار النفط على المدى القريب بعض التوقعات بأن التوترات ربما لا تزال تحت الاحتواء وأن منتجًا رئيسيًا آخر للنفط مثل المملكة العربية السعودية قد يتدخل لتخفيف أي صدمة في الإمدادات العالمية».

وفي الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، نما الاقتصاد بشكل أسرع من المتوقع في الربع الأول، لكن العديد من مؤشرات مارس، بما في ذلك الاستثمار العقاري ومبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي، أظهرت أن الطلب في الداخل لا يزال ضعيفا، مما يؤثر على الزخم العام.

وقال ييب «بخلاف ذلك، فإن تراكم مخزونات الخام الأمريكية خلال الليل ومجموعة مختلطة من البيانات الاقتصادية من الصين أبدت أيضًا بعض التحفظات، إلى جانب المؤشرات الفنية في منطقة ذروة الشراء على المدى القريب والتي أدت إلى بعض عمليات جني الأرباح».

وارتفعت مخزونات النفط الخام الأمريكية الأسبوع الماضي أكثر من المتوقع، وفقا لمصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء. ومن المقرر صدور البيانات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأمريكية، يوم الأربعاء.

وفي الوقت نفسه، قد تعيد الحكومة الأمريكية فرض عقوبات نفطية على فنزويلا يوم الخميس، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تشديد الإمدادات في السوق. ويقول المحللون إن الأسعار يمكن أن تتداول بشكل جانبي في هذه الأثناء بسبب محركات السوق الحالية.

وقال كلفن وونغ، كبير محللي السوق في وساطة تداول النفط، اواندا، إنه من المرجح أن تظل تحركات أسعار خام غرب تكساس الوسيط على المدى القصير محاصرة في نطاق جانبي بين 83.20 دولارًا و87.70 دولارًا بسبب عوامل متضاربة مثل مبيعات التجزئة المخيبة للآمال في الصين في مارس وعلاوة المخاطر الجيوسياسية التي لا تزال سليمة.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث أشارت الدلائل على زيادة أسبوعية كبيرة في المخزونات الأمريكية إلى أسواق أقل ضيقًا.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت بمقدار 4.09 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 12 أبريل، وهو ما يزيد بكثير عن التوقعات لزيادة قدرها 600 ألف برميل.

وجاءت الزيادة بعد زيادة قدرها 3.03 ملايين برميل في الأسبوع السابق، وكان مدفوعًا إلى حد كبير ببقاء الإنتاج الأمريكي عند مستويات قياسية فوق 13 مليون برميل يوميًا. وقد عوض الإنتاج القياسي المرتفع إلى حد كبير زيادة نشاط المصافي، مما أثار المخاوف من أن أسواق النفط الأمريكية لم تكن متشددة كما كان يعتقد في البداية.

لكن انخفاض مخزونات البنزين بنحو 2.5 مليون برميل يشير إلى أن الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم يتسارع مع اقتراب موسم الصيف. وعادة ما تبشر بيانات معهد البترول الأمريكي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الأمريكية الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق من يوم الأربعاء.

ولا تزال التوترات في الشرق الأوسط والمخاوف بشأن أسعار الفائدة قائمة، وانخفضت أسعار النفط من أعلى مستوياتها في أكثر من خمسة أشهر في الجلسات الأخيرة حتى مع تفاقم التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث أثر ارتفاع الدولار – وسط توقعات بارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول – على الطلب الدولي.

وكانت أسعار النفط أغلقت على انخفاض طفيف يوم الثلاثاء بعد أن ضغطت الرياح الاقتصادية المعاكسة على معنويات المستثمرين، مما حد من مكاسب التوترات الجيوسياسية وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو في إغلاق الثلاثاء على انخفاض عند 90.02 دولارا للبرميل، وتراجع الخام الأمريكي تسليم مايو عند 85.36 دولارا.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إن سلسلة البيانات المخيبة للآمال التي تظهر تضخمًا أقوى من المتوقع تعني أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيحتاج على الأرجح إلى مزيد من الوقت عما كان يعتقد سابقًا ليكون واثقًا من أن التضخم في طريقه إلى 2٪.

وقال باول خلال فعالية أقيمت في مركز ويلسون بواشنطن: «من الواضح أن البيانات الأخيرة لم تمنحنا ثقة أكبر، وبدلا من ذلك تشير إلى أنه من المرجح أن يستغرق الأمر وقتا أطول من المتوقع لتحقيق تلك الثقة». وقال تيم سنايدر، الخبير الاقتصادي في شركة ماتادور إيكونوميكس: «ارتفاع أسعار الفائدة يقتل الأسواق، حيث يبدو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي عالق في الوحل، بينما يستمر الاقتصاد في التضخم».

وقال ماثيو رايان، رئيس استراتيجية السوق في شركة إيبوري للخدمات المالية العالمية: «حتى الآن، تبدو الأسواق متفائلة إلى حد ما تجاه التوترات المتزايدة، ومتفائلة بحذر بأن رد إسرائيل سيكون منضبطا، وأنه سيتم تجنب حرب شاملة».

وفي روسيا، قالت شركة سوفكومفلوت، أكبر مجموعة شحن روسية، يوم الثلاثاء إن العقوبات الأمريكية تحد من نشاط الناقلات، في الوقت الذي تشدد فيه واشنطن الخناق على موسكو. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على سوفكومفلوت في 23 فبراير، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن إلى خفض إيرادات روسيا من مبيعات النفط التي يمكن أن تستخدمها لدعم عملياتها العسكرية في أوكرانيا.

وقال إيجور تونكوفيدوف، الرئيس التنفيذي لشركة سوفكومفلوت، للصحفيين، إن العقوبات أثرت على عمليات الشركة، و»حدت من جغرافيتنا وآفاقنا التجارية». وأضاف أنه بما أن العقوبات أداة جديدة نسبيًا لسوق الشحن، فإن التأثير الكامل لها لم يظهر بعد.

وكثفت واشنطن ضغوطها على موسكو في الأشهر الأخيرة، وفرضت قيودا أكثر صرامة على قطاع الطاقة لديها، وهو مصدر رئيسي للإيرادات الروسية. كما صنف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ذراع الإنفاذ التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، 14 ناقلة نفط خام تمتلك شركة سوفكومفلوت مصلحة فيها.

وقامت شركة سوفكومفلوت، التي كانت في السابق إحدى الشركات الرائدة في تشغيل الناقلات في العالم، بنقل 75 مليون طن متري من النفط في عام 2023، بشكل رئيسي إلى أسواق الصين والهند والبحر الأبيض المتوسط.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن الغرب يحاول خنق الاقتصاد الروسي ويرفض إجراءات العقوبات. وهناك المئات من ناقلات النفط القديمة التي تشكل جزءًا من أسطول موازٍ من السفن التي تنقل النفط الروسي، ويبلغ الحد الأقصى لسعر صادرات موسكو النفطية 60 دولارًا للبرميل.

وقال تونكوفيدوف، على هامش المنتدى الوطني للنفط والغاز في موسكو، إن نحو 20 إلى 25% من النفط الروسي يتم نقله بواسطة ناقلات تسيطر عليها الشركات الروسية، ويتم التعامل مع الكميات المتبقية من خلال ما يسمى بأسطول الظل.

وقال «إن أسطول (الظل) المحايد يخدم نصيب الأسد من صادرات النفط (الروسية)، وهذه ليست خيولا لامعة، بل سفن قديمة، وهذا تحدي لشركات التأمين». وأضاف أن «8% من الأسطول المشارك في نقل النفط الروسي وقع تحت عقوبات الحظر»، مضيفا أن هذا يخفض حمولة نقل النفط الخام والمنتجات الروسية.

ارتفاع أسعار البتروكيميائيات والسوائل النفطية.. وتوقعات إيجابية للطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار معظم المنتجات الكيميائية والبتروكيميائية والسوائل النفطية في فبراير، منها البروبان والبيوتان والإيثيلين والميثانول واليوريا وخلات الفينيل الأحادي وخلات فاينيل الإيثيلين والبولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي بروبيلين والبولي كارونيت. فيما انخفضت أسعار النافثا والأمونيا وجلايكول الإيثيلين الأحادي وميثيل ثالثي بوتيل الإيثيلين والبولي إيثيلين مرتفع الكثافة، من بين أخرى.

وانخفضت أسعار النافثا في فبراير عن الشهر السابق بنسبة 2.8% إلى 685 دولارا للطن، فيما ارتفعت أسعار البروبان والبيوتان بنسبة 1.6% لكل منهما إلى 630 و640 دولارا للطن على التوالي. وحافظت شركة أرامكو السعودية على ثبات أسعار البروبان والبيوتان لشهر مارس عند 630 و640 دولارا للطن على التوالي.

وارتفعت أسعار اليوريا عن الشهر السابق بنسبة 380 % إلى 385 دولارا للطن بدعم من عودة الشراء في جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلاند والتوقعات الإيجابية للطلب. ومع ذلك، تراجعت أسعار الأمونيا بشكل أكبر في ظل تراجع الطلب حيث انخفضت الأسعار عن الشهر السابق بنسبة 26.0% إلى 285 دولارا للطن.

وارتفعت أسعار الميثانول عن الشهر السابق بنسبة 7.0% إلى 305 دولارات للطن بدعم من تأخير تشغيل بعض منشآت شركة ميثانكس. وارتفعت أسعار خلات الفينيل الأحادي عن الشهر السابق بنسبة 6.0% إلى 975 دولارا للطن بسبب مشاكل سلاسل الإمداد في ظل انخفاض معدلات التشغيل في الصين.

وأدى ارتفاع أسعار خلات الفينيل الأحادي إلى ارتفاع أسعار خلات فاينيل-إيثلين عن الشهر السابق بنسبة 6.1% إلى 1,300 دولار للطن. وارتفعت أسعار الإيثيلين في فبراير عن الشهر السابق بنسبة 5.1% إلى 952 دولارا للطن بدعم من عدة انقطاعات في الولايات المتحدة.

وفي اتجاه هامش ربح المنتجات البتروكيميائية: انكمش هامش البولي بروبيلين - بروبان في فبراير إلى 376 دولارا للطن من 378 دولار للطن في يناير. كما انكمش هامش البولي بروبيلين - بيوتان خلال نفس الفترة إلى 368 دولارا للطن من 370 دولارا للطن في يناير. وتقلص هامش البولي إيثلين عالي الكثافة - النافثا إلى 271 دولارا للطن في فبراير مقابل

293 دولارا للطن في يناير.

وأبدت أسواق البولي بروبيلين والبولي إيثيلين استجابة معتدلة لاضطراب البحر الأحمر حتى الآن، على الرغم من أنه من المرجح أن تشجع البائعون على السعي إلى رفع الأسعار في المستقبل. وتتجنب العديد من شركات الشحن العبور عبر البحر الأحمر منذ منتصف ديسمبر تقريباً بعد أن أجبرتها هجمات الحوثيين على السفن التجارية على اتخاذ طرق أطول حول رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى زيادة أسعار الشحن وزيادة المهل الزمنية.

وعلى الرغم من أن شركة ميرسك استأنفت الممرات عبر البحر الأحمر بعد نشر قوة عمل متعددة الجنسيات في المنطقة، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث قررت وقف العبور عبر الطريق حتى إشعار آخر بعد هجوم يوم الأحد وستواصل سفنها التحولات عبر كيب. من الأمل الجيد.

وأدى الوضع الأمني المتصاعد للغاية في المنطقة وسط الهجمات المستمرة بطائرات بدون طيار على سفن الحاويات من قبل الجماعات المتمردة إلى جعل الطريق الذي يتعامل مع حوالي 10% من التجارة العالمية «أكثر تكلفة».

وتعتبر أوروبا هي الأكثر معاناة من هذه الأزمة، وقد تلقت الشحنات من آسيا والشرق الأوسط إلى كل من غرب وجنوب أوروبا أكبر ضربة حيث أن البحر الأحمر هو أقصر ممر لهذه الطرق. ووفقًا لشركة فريتوس، ارتفعت أسعار شحن الحاويات من الصين/ شرق آسيا إلى أوروبا الغربية بنسبة 34% منذ أوائل ديسمبر بينما ارتفعت بنسبة 51% إلى البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من أنها تراجعت إلى حد ما في الأسبوع السابق.

وفي التداول في الوقت الحقيقي، يبلغ التجار عن أسعار حاويات أعلى بكثير عند 4000-5000 دولار أمريكي من آسيا إلى أوروبا، مما يشير إلى زيادات أكثر حدة بكثير عن فترة ما قبل الأزمة. وأعلنت شركة سي ام ايه أيضًا أن أسعار آسيا والبحر الأبيض المتوسط ارتفعت إلى أكثر من 6000 دولار لكل حاوية. كما أعلنت شركات النقل أيضًا عن رسوم إضافية تتراوح من 500 دولار إلى 2700 دولار أمريكي لكل حاوية.

وعاد اللاعبون بشكل كامل إلى السوق اعتبارًا من أوائل يناير، في حين أن المخاوف اللوجستية الأخيرة لم تثير عمليات شراء ذعر حتى الآن. وبما أن المشترين قد أنهوا العام في الغالب بمخزونات منخفضة مقارنة بتوقعاتهم بشأن الطلب الغامض، فقد أكد الأغلبية أن الطلب قد يكون أفضل مما كان عليه في ديسمبر.

ويتوقع المشاركون في السوق أن يكون الدافع وراء ذلك هو ضغوط التكلفة واحتياجات إعادة التخزين أكثر من العودة القوية للطلب النهائي. ومن المتوقع أن يظل الطلب على المنتجات المشتقة ضعيفًا حتى النصف الثاني من عام 2024،

حيث لا تزال منطقة اليورو تشهد انخفاضًا كبيرًا في إنتاج التصنيع بعد انكماش اقتصادها بنسبة 0.1٪ في الربع الرابع من عام 2023.

وتدعو التوقعات على نطاق واسع إلى تجديد عقود البولي بروبيلين نظرًا لتوافره بشكل كبير، وضعف القطاعات النهائية. في حين ظهر عدد محدود فقط من عروض البولي إيثيلين، إلا أن اللاعبين لا يستبعدون وجود اتجاه مستقر إلى أكثر ثباتًا قليلاً على الرغم من نقص دعم الطلب.

ووفقاً لبيانات وإحصائيات كيم أوربيس، تعد المملكة العربية السعودية ثاني أكبر مورد للبولي إيثيلين لدول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين بحصة تبلغ 20%، بعد الولايات المتحدة التي تمتلك حصة تبلغ 33%. وهذا يعني أن أي تأخير من جانب المملكة العربية السعودية قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار البولي إيثيلين الفورية إلى أوروبا، في حين سيتم متابعة وصول شحنات الاستيراد المضمونة مسبقًا من الولايات المتحدة عن كثب في محاولة لتعويض الاضطرابات المحتملة من المملكة العربية السعودية، مع سلامة وسلاسة العبور عبر طرق المحيط الأطلسي.

وشهدت أسواق البولي بروبيلين والبولي إيثيلين في الشرق الأوسط عروضاً منخفضة على مدى عام 2023 من البائعين الإقليميين، بينما فشلت المخاوف بشأن التوتر المتزايد في البحر الأحمر في تعزيز معنويات السوق، على عكس بقية العالم، في حين يمضي المنتجون الإقليميون قدماً في عمليات إغلاق الصيانة لتعويض الطلب المحدود في قطاع الصناعات التحويلية.

وأشارت عروض البولي إيثيلين الجديدة في يناير لأحد الموردين السعوديين الرئيسين إلى السوق المحلية في الغالب إلى عمليات الترحيل مقارنة بمستويات شهر ديسمبر. وفي الوقت نفسه، شهدت أسعار البولي بروبيلين انخفاضًا كبيرًا للشهر الثاني على التوالي، حيث انخفض الإصدار بمقدار 450 ريالًا سعوديًا للطن (120 دولارًا/طن) مقارنة بشهر ديسمبر. وأشار أحد الموزعين إلى أن «العروض الجديدة تلبي توقعاتنا وسط استمرار ضعف الطلب، في حين أن التأثير الصعودي الناجم عن موجة التحول الوشيكة المخطط لها في فبراير، فضلاً عن التوترات المتزايدة في المنطقة، يبقي الأسعار تحت السيطرة».

وظلت المناقشات الأخيرة حول آلية التسعير الجديدة التي تدرسها المملكة العربية السعودية لمشتري البولي بروبيلين في المقدمة طوال شهر يناير. وتدرس المملكة القيود المحتملة على مبيعات تصدير البولي بروبيلين من خلال الموزعين. وقد أثار هذا بعض الارتباك بين اللاعبين على الصعيدين المحلي والإقليمي، وقد وجد بالفعل انعكاسًا في الأسواق القريبة مع ارتفاع الأسعار، مما خلق مخاوف بشأن تدفقات العرض.

ومن المتوقع أن يؤدي التأثير غير المباشر الناجم عن اللوائح السعودية الجديدة لصادرات البولي بروبيلين، واضطرابات البحر الأحمر وتأثيرها على أسعار الشحن، والتحولات المستمرة والمخطط لها في الربع الأول والاضطرابات السياسية في

جميع أنحاء المنطقة، إلى ارتفاع الأسعار في فبراير. وقال مصدر في السوق: «ما إذا كانت هذه العوامل ستساعد البائعين في الشرق الأوسط على أن يكون لهم اليد العليا في المفاوضات الرامية إلى رفع الأسعار الشهر المقبل، فلا يزال يتعين علينا رؤية ذلك في حين أن الطلب الأساسي لا يزال هشاً للغاية في جميع المجالات».

وفي أسواق النفط انخفضت أسعار الخام في فبراير بسبب المخاوف من الطلب وتوقعات تأخير خفض أسعار الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ووصلت الأسعار لأعلى مستوى خلال 5 أشهر في النصف الأول من مارس. وفي بداية فبراير ارتفعت أسعار النفط بدعم من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط.

مع ذلك، انخفضت الأسعار في نهاية الشهر بسبب تراجع فرص الخفض المبكر لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة وزيادة المخاوف بشأن الطلب. وتحسنت الأسعار في النصف الأول من مارس لتصل إلى أعلى مستوى خلال خمسة أشهر نتيجة تحسن توقعات الطلب من وكالة الطاقة الدولية وارتفاع الطلب من المصافي في الولايات المتحدة.

وانخفض سعر خام برنت في فبراير عن الشهر السابق 2.3% كما انخفض سعر خام غرب تكساس خلال نفس الفترة بنسبة 1.9% إلى 81.6 و76.5 دولارا للبرميل على التوالي. وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي في مركز هنري للغاز الطبيعي عن الشهر السابق بنسبة 40.9% إلى 1.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وتحسن نشاط التصنيع في الصين في حين تراجع في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وتراجع مؤشر معهد إدارة التوريدات الأمريكي للتصنيع في فبراير إلى 47.8 من 49.1 في يناير بسبب تراجع الطلبات الجديدة بعد ارتفاعها في الشهر الماضي. وارتفع مؤشر «تشايجن» لمدراء مشتريات الصناعة في الصين في فبراير إلى 50.9 من 50.8 في يناير بسبب تسارع النمو للإنتاج والطلبات الجديدة. وانخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي في منطقة اليورو في فبراير إلى 46.5 من 46.6 في يناير في ظل تراجع الطلب.

أسهم كبرى شركات السيارات الكهربائية تفقد 347 مليار دولار من قيمتها بقيادة «تسلا» مع تراجع الطلب

ريم السيعي من الرياض

الاقتصادية

فقدت أكبر عشر شركات مصنعة للسيارات الكهربائية من حيث القيمة السوقية في العالم، نحو 347 مليار دولار من قيمتها بعد أن سجلت أسهمها تراجعا منذ بداية العام.

وبحسب تقرير وحدة التحليل المالي في صحيفة «الاقتصادية»، فإن تراجع الطلب العالمي على السيارات الكهربائية كان له الأثر البالغ في أداء القطاع.

وفاقم اشتداد المنافسة مع ظهور الشركات الجديدة، من حجم الضغط على الشركات وسط حرب الأسعار القائمة، حيث بلغ حجم الخسارة السوقية الإجمالية التي تكبدتها كبرى الشركات نحو ثلث قيمتها.

انخفضت القيمة السوقية لشركة «تسلا» كبرى شركات صناعة السيارات الكهربائية إلى 500 مليار دولار، بعد أن هبط سهمها 37 % منذ إغلاق العام السابق، وبذلك تسجل أعلى خسارة بين الشركات العشر من حيث القيمة.

كانت شركة «تسلا» قد أعلنت في أبريل الجاري استعدادها لتسريح أكثر من 14 ألف موظف حول العالم أو ما يعادل 10 % من إجمالي قوتها العاملة، ذلك بعد أن شهدت مبيعاتها انخفاضا بعد تراجع تسليماتها العالمية من السيارات في الربع الأول من العام الجاري حيث انخفضت للمرة الأولى منذ ما يقارب أربع سنوات.

عملت الشركات في وقت سابق على إجراء تخفيضات للأسعار كوسيلة لتحفيز الطلب على السيارات ما يسهم في نمو المبيعات، ورغم ذلك لم تثمر في تحفيز المستهلك، بل فشلت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم اللذين أضعفا القوة الشرائية له.

إلى ذلك، سجلت شركة فين فاست الفيتنامية، التي تعد ثالث أكبر شركة من حيث القيمة السوقية هبوطا في سهمها بمعدل 63 % كأكبر خسارة سوقية بين الشركات الكبرى.

ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية إلى 460 مليون برميل في أسبوع

الاقتصادية

ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اليوم أن مخزونات النفط الخام ارتفعت في الولايات المتحدة بينما انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير أكثر من المتوقع الأسبوع الماضي.

وقالت الإدارة إن مخزونات الخام ارتفعت 2.7 مليون برميل إلى 460 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثاني عشر من أبريل، وذلك مقارنة مع توقعات محللين استطلعت رويترز آراءهم بأن تصعد 1.4 مليون برميل.

واستقرت العقود الآجلة للنفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة بعد بيانات إدارة معلومات الطاقة، في حين ارتفعت العقود الآجلة لزيت التدفئة.

وأردفت الإدارة قائلة إن مخزونات النفط الخام في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما صعدت بواقع 33 ألف برميل خلال الأسبوع.

وأضافت أن استهلاك الخام في مصافي التكرير ارتفع بنحو 131 ألف برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في الثاني عشر من أبريل.

وتراجع معدل تشغيل المصافي 0.2 بالمئة إلى 88.1 % خلال الأسبوع.

وأفادت الإدارة بأن مخزونات البنزين هبطت بواقع 1.2 مليون برميل خلال الأسبوع إلى 227.4 مليون برميل مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع رويترز بأن تنخفض بنحو 900 ألف برميل.

وأظهرت بيانات الإدارة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، انخفضت 2.8 مليون برميل خلال الأسبوع إلى 115 مليون برميل مقارنة بتوقعات بانخفاضها 300 ألف برميل.

وقالت الإدارة إن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفض بواقع 1.99 مليون برميل يوميا.

وانخفضت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام من المكسيك إلى 208 ألاف برميل يوميا، وهو أدنى مستوى على الإطلاق للأسبوع الثاني على التوالي.

«ليبو أويل»: 130 دولارا السيناريو الأسوأ لسعر النفط في حال تعطل الناقلات في مضيق هرمز

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

رجحت مجموعة «سيتي جروب»، وصول سعر النفط إلى 100 دولار في حال حدوث مزيد من التصعيد في الشرق الأوسط خاصة إذا كان ذلك ينطوي على تهديدات مباشرة لإمدادات النفط. وذكر المجموعة أن استمرارا محتملا للصراع المباشر بين إيران وإسرائيل قد يؤدي إلى تداول أسعار النفط بما يصل إلى أكثر من 100 دولار للبرميل اعتمادا على طبيعة الأحداث.

من جانبها، عدت شركة «ليبو أويل» أن السيناريو الأسوأ بالنسبة لإمدادات النفط هو محاولة إيران تعطيل حركة الناقلات في مضيق هرمز، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 130 دولارا للبرميل.

في حين قالت شركة «ريستاد إنرجي» الاستشارية الدولية، إن تداعيات استمرار غياب الاستقرار على أسواق النفط ستكون كبيرة للغاية خاصة أن رد إسرائيل لا يزال غير مؤكد والسوق النفطية تنظر في سيناريوهات متعددة. وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن عدم اليقين بشأن الانتقام الإسرائيلي المحتمل، يسيطر على سوق النفط التي تستمر في تسعير علاوات المخاطرة في المستقبل المنظور.

وأشار المحللون إلى تزايد حالة عدم اليقين والمخاطر في الشرق الأوسط، لافتين إلى أن مضيق هرمز ينقل نحو 21 مليون برميل يوميا أو خمس الاستهلاك العالمي اليومي.

وفي هذا الإطار، قال فيتوريو موسازي مدير الشراكة الدولية في شركة «سنام» الإيطالية للطاقة، إن تقلبات أسعار النفط الخام مستمرة في نطاق ضيق حيث سادت معنويات العزوف عن المخاطرة في الأسواق الأوسع حيث يراقب المتداولون رد فعل إسرائيل على الهجوم الذي شنته إيران حيث تتأرجح الأسعار بين المكاسب والخسائر بأقل من 1 % طوال الجلسة، لافتا إلى حساسية الوضع في المنطقة حيث يمثل الشرق الأوسط نحو ثلث إمدادات الخام العالمية.

من جانبه، ذكر بيل فارين مدير شركة «بتروليوم بوليسي» الدولية، أن التقلبات اتسعت في سوق النفط الخام بعد بيان رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الذي أشار إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يبقي أسعار الفائدة أعلى فترة أطول لمكافحة التضخم العنيد لكن النفط يتحرك بشكل أكثر تماشيا مع الأخبار الواردة من الشرق الأوسط.

من ناحيته، قال ألكسندر باجال مدير شركة «إنرجي جي بي» النمساوية، إن التوتر الجيوسياسي المتزايد أدى بلا شك إلى تعقيد السوق النفطية، مشيرا إلى أنه في الوقت الحالي ترى مجموعة «أوبك+» أن تمديد تخفيضاتها الطوعية للإنتاج حتى نهاية يونيو المقبل ملائم في الوقت الراهن، موضحا أن المجموعة ستقرر على الأرجح ما إذا كانت ستنهي هذه التخفيضات في الاجتماع الوزاري في الثاني من يونيو المقبل.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط للجلسة الثالثة على التوالي اليوم الأربعاء في ظل تأثير محتمل من ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية والمخاوف الخاصة بالطلب العالمي الناجمة عن بيانات اقتصادية ضعيفة من الصين واحتمالات قاتمة

بشأن خفض أسعار الفائدة.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 21 سنتا، أو 0.2 % ، إلى 89.81 دولار للبرميل خلال التعاملات، كما هبطت العقود الآجلة للخام الأمريكي تسليم مايو 19 سنتا، أو 0.2 % ، إلى 85.17 دولار للبرميل.

أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي ترتفع إلى أعلى مستوى لها منذ يناير

الاقتصادية

ارتفع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا اليوم الأربعاء، إلى أعلى مستوى له منذ أكثر منذ 3 أشهر بسبب الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط.

وبحسب مؤشر «تي تي إف» الهولندي المرجعي للغاز الطبيعي في أوروبا، ارتفع سعر الغاز في العقود الآجلة في غضون شهر إلى 33.95 يورو لكل ميغاوات في الساعة في بورصة أمستردام، وهو أعلى سعر له منذ بداية يناير الماضي.

وارتفع سعر الغاز الطبيعي الأسبوع الماضي 20 %، معوضا تراجع الأسعار في الأشهر القليلة الأولى من 2024، وأحد أسباب ارتفاع أسعار الغاز هو تخوف المستثمرين من اندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط وتأثيرها المحتمل على إمدادات الغاز من المنطقة.

«طاقة» الإماراتية تجري محادثات مع مساهمي «ناتورجي» الإسبانية بشأن استحواذ محتمل الاقتصادية

قالت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» اليوم الأربعاء، «إنها في محادثات مع أكبر ثلاثة مساهمين في شركة الطاقة الإسبانية (ناتورجي) بهدف التوصل إلى اتفاق استحواذ كامل محتمل على مجموعة الطاقة الإسبانية».

وتمتلك «كريتريا»، المساهم الرئيس في بنك كايكسابنك، حصة قدرها 26.7 % في «ناتورجي»، وتبلغ القيمة السوقية الإجمالية الحالية للشركة 22 مليار يورو (23.42 مليار دولار).

ويملك صندوقا الاستثمار المباشر «جي.آي.بي» و«سي.في.سي» حصة تبلغ نحو 20 % لكل منهما بقيمة سوقية مجتمعة تبلغ نحو تسعة مليارات يورو.

وقالت «طاقة»، «إنها تجري محادثات مع الثنائي بشأن استحواذ محتمل على حصتيهما».

ويتطلب القانون الإسباني تقديم عرض شراء إلزامي عندما يرغب المشتري في الاستحواذ على أكثر من 30 % من أي شركة مساهمة عامة، وهو ما سينتج عنه أكبر استحواذ لشركة إماراتية على شركة أوروبية.

وبفضل امتلاكها لأكبر أسطول من محطات الاستيراد في الاتحاد الأوروبي، أصبحت إسبانيا مركزا إقليميا مهما للغاز الطبيعي المسال، إذ ابتعدت الكتلة عن إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب الروسية بعد تدخل روسيا في أوكرانيا.

ومن خلال «ناتورجي»، ستستحوذ «طاقة»، وهي شركة للكهرباء والمياه تأسست عام 2005، على أكبر شركة غاز إسبانية، التي لديها عقود رئيسة مع الجزائر وكذلك عقد طويل الأجل لاستيراد نحو ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال الروسي كل عام.

وأضافت أنها «تجري أيضا محادثات مع (كريتريا) حول اتفاق شراكة محتمل. وقالت «إنه لم يتم التوصل إلى اتفاق مع أي من الأطراف».

وأوضحت «طاقة»، أنه ليس هناك ما يضمن التوصل إلى اتفاق، ووفقا لأي شروط إذا حدث ذلك، مضيفة أنها «لم تتواصل مع ناتورجي مباشرة».

ويستلزم الحصول على موافقة الحكومة الإسبانية لإتمام الصفقة.

ورفضت وزارة الاقتصاد الإسبانية التعليق. ومع ذلك، قال مصدر حكومي «إن اهتمام شركة طاقة يظهر جاذبية الاستثمار الدولي لإسبانيا».

وأحجمت «ناتورجي» و«جي.آي.بي» و«سي.في.سي» عن التعليق، وكذلك فعل الصندوق الأسترالي «آي.إف.إم» الذي يمتلك حصة 15 % في «ناتورجي». ورفضت «كريتريا» التعليق بعد بيان أصدرته أمس الثلاثاء قالت فيه «إنها تجري مناقشات مع مجموعة مستثمرين».

وارتفعت أسهم «ناتورجي» نحو 6 % أثناء التعاملات.

وتقوم «ناتورجي» أيضا بتوسيع أعمالها في قطاع الطاقة المتجددة، إذ وصلت إلى نحو 6.5 جيجاواط من القدرة الإجمالية في نهاية العام الماضي.

«ديوا» و«أكوا باور» تعلنان الإغلاق المالي لمحطة حصيان لتوليد الطاقة

الشرق الأوسط

أعلنت هيئة كهرباء ومياه دبي «ديوا»، وشركة «أكوا باور» السعودية، الأربعاء، الإغلاق المالي لمشروع محطة تحلية مياه البحر باستخدام تقنية الترشيح الفائق في مجمع حصيان، بقدرة إنتاجية تبلغ 180 مليون غالون يومياً.

وقالت «ديوا» على منصة «إكس»، إن هذا المشروع يعدّ الأكبر من نوعه في العالم لإنتاج المياه بالاعتماد على تقنية الترشيح الفائق لمياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، بنظام المنتِج المستقل للمياه باستثمارات تبلغ 3.377 مليار درهم (919.7 مليون دولار).

ووفق «أكوا باور»، تعدّ محطة حصيان لتوليد الطاقة مشروعاً رئيساً في استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، والتي تهدف إلى إنشاء مزيج طاقة صديق للبيئة.

وتعدّ محطة حصيان لتوليد الطاقة مشروعاً مشتركاً بين شركة «أكوا باور» وهيئة كهرباء ومياه دبي بنسبة 49 و51 في المائة على التوالي. وستوفر المرحلة الأولى قدرة صافية تبلغ 2400 ميغاواط، وجرى تصميم المحطة لتكون الأفضل في فئتها من حيث الكفاءة، وتقليل استهلاك الوقود والانبعاثات، وستلتزم بمعايير التخفيف من الأثر البيئي الأكثر صرامة التي جرى اعتمادها لمحطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم.

هولندا تغلق أكبر حقل غاز في أوروبا

الشرق الأوسط

وافق مجلس الشيوخ الهولندي على قانون لإغلاق حقل غرونينغن للغاز، بشكل دائم، في أعقاب تعهد الحكومة بعدم استئناف الإنتاج نهائياً، للحد من المخاطر الزلزالية في المنطقة.

وكان وزير التعدين الهولندي هانس فيلبريف قد أكد، في وقت سابق، أن بلاده تريد إغلاق حقل غرونينغن الذي يضم أكبر احتياطي غاز طبيعي في أوروبا، بسبب مخاطر الزلازل.

وانتهى إنتاج الغاز الطبيعي في غرونينغن بشمال هولندا في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، بعد سنوات من تخفيضات الإنتاج، للحد من النشاط الزلزالي المرتبط بعقود من الاستخراج، والذي ألحق أضراراً بآلاف المباني.

وكان حقل الغاز الذي كان في السابق أحد الموردين الرئيسيين لأوروبا، متاحاً لإنتاج محدود خلال موجة البرد في الأشهر الأخيرة؛ لكن الحكومة اقترحت قانوناً من شأنه إغلاق الحقل بالكامل بحلول الأول من أكتوبر.

وستبقى احتياطيات ضخمة من الغاز في الأرض، بهذا القانون، في الوقت الذي اعترض فيه بعض السياسيين والمدافعين عن صناعة الغاز، على هذا القانون، وتوقعوا أن يعرض أمن إمدادات البلاد للخطر.

غير أن وزير التعدين هدد بالاستقالة من منصبه، في حال عدم اتخاذ قرار الإغلاق أو تأجيل الإغلاق نهائياً أكثر من ذلك، وذلك بعد أن طلب مجلس الشيوخ في وقت سابق من هذا الشهر تأجيل التصويت النهائي على القانون بشكل غير متوقع.

ومن دون القانون، يمكن استئناف إنتاج الغاز.

يتم تشغيل الحقل من قبل شركة الغاز «نام»، وهي مشروع مشترك بين «شل» و«إكسون موبيل» الذين طلبوا من محكمة التحكيم أن تقرر ما إذا كان ينبغي على الدولة الهولندية تعويضهم عن إنهاء إنتاج الغاز في غرونينغن.

وحقق قطاع الغاز أرباحاً تقدر بنحو 363 مليار يورو (385 مليار دولار) للخزانة الهولندية، منذ بدء الإنتاج في الستينات، في حين بلغت أرباح «شل» و«إكسون» من حقل غرونينغن نحو 66 مليار يورو خلال تلك الفترة.

واشنطن تهدد بإعادة فرض عقوبات نفطية على فنزويلا الشرق الأوسط

قبل ساعات قليلة من انتهاء ترخيص تخفيف العقوبات المؤقت على النفط والغاز، واصلت حكومتا فنزويلا والولايات المتحدة التفاوض دون نجاح لتجديده، بموجب شرط إجراء انتخابات رئاسية تنافسية في 28 يوليو (تموز). وهدّدت إدارة بايدن بإعادة فرض عقوبات نفطية على فنزويلا، رداً على ما يعده المسؤولون الأميركيون فشل الرئيس نيكولاس مادورو في الوفاء بالتزاماته بإجراء انتخابات حرة ونزيهة هذا العام.

باستثناء أي تنازلات في اللحظة الأخيرة من قبل مادورو، أوضحت الولايات المتحدة أنه من غير المرجح أن تجدد ترخيصاً مدته 6 أشهر يمنح الدولة العضو في «أوبك» تخفيفاً جزئياً للعقوبات، بدءاً من أكتوبر (تشرين الأول)، بعد اتفاق انتخابي تم التوصل إليه بين الحكومة والمعارضة الفنزويلية. وتنتهي صلاحيته بعد منتصف الليل بتوقيت شرق الولايات المتحدة (04:00 بتوقيت غرينتش يوم الجمعة).

وهددت واشنطن مراراً في الأشهر الأخيرة بإعادة فرض إجراءات عقابية على قطاع النفط والغاز الحيوي في فنزويلا، ما لم يفِ مادورو بوعوده، بما في ذلك السماح للمعارضة بترشيح مرشح من اختيارها ضده في انتخابات 28 يوليو.

والتزمت حكومة مادورو ببعض شروط الاتفاق الموقع في بربادوس.

وقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو: «اليوم كان هناك مؤتمر عبر الفيديو... هم يواصلون الابتزاز، وإنهم سيزيلون الترخيص 44».

ومن شأن سحب العنصر الأكثر أهمية في تخفيف العقوبات الأميركية أن يمثل خطوة كبيرة إلى الوراء عن سياسة الرئيس الأميركي جو بايدن، لإعادة التعامل مع حكومة مادورو.

لكن من المتوقع أن تتوقف إدارة بايدن عن العودة الكاملة إلى حملة «الضغط الأقصى» التي شنتها في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

ومما أثر على قرار الولايات المتحدة المخاوف بشأن ما إذا كانت إعادة فرض العقوبات على قطاع الطاقة في فنزويلا يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة تدفق المهاجرين الفنزويليين إلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، في ظل حملة بايدن لإعادة انتخابه في نوفمبر (تشرين الثاني).

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، في مؤتمر صحافي يومي في واشنطن: «لقد أوضحنا تماماً أنه إذا لم ينفذ مادورو وممثلوه اتفاقاتهم بموجب اتفاق بربادوس بشكل كامل، فسنعيد فرض العقوبات، وأود فقط أن أقول: ابقوا على اطلاع». ورفض الخوض في التفاصيل.

وردت حكومة مادورو مراراً وتكراراً بتحدٍّ لتحذيرات واشنطن.

وقال وزير النفط الفنزويلي بيدرو تيليشيا في كراكاس: «الشركات الدولية تواصل القدوم إلى فنزويلا. مع أو من دون عقوبات، سيتم احترام فنزويلا».

وأفادت «رويترز» هذا الشهر بأن صادرات فنزويلا النفطية ارتفعت في مارس (آذار) إلى أعلى مستوى لها منذ أوائل عام 2020، مع اندفاع العملاء لاستكمال المشتريات قبل العودة المحتملة للعقوبات.

المداولات حول خيارات العقوبات

وقالت مصادر أميركية إن مساعدي بايدن ناقشوا المدى الذي يجب أن يذهبوا إليه، وناقشوا مجموعة من الخيارات قبل انتهاء ترخيص وزارة الخزانة الأميركية الذي سمح لفنزويلا ببيع خامها بحرّية. ومن بين الخطوات التي درسوها السماح لفنزويلا بمواصلة شحن النفط مع إعادة فرض حظر على استخدام الدولار الأميركي في مثل هذه المعاملات.

ولن يستبعد الفشل في تجديد الترخيص الحالي احتمال قيام الولايات المتحدة في مرحلة ما بإصدار نسخة جديدة لتحل محلها، إذا بدأ مادورو في التنازل عن التزاماته الانتخابية.

ومع ذلك، فمن دون ترخيص عام، قد لا يكون لدى معظم الشركاء الأجانب لشركة النفط الفنزويلية التي تديرها الدولة (PDVSA) خيار آخر، سوى زيادة الضغط للحصول على تراخيص أميركية فردية، والتي كانوا يسعون إليها منذ سنوات.

وكانت إدارة بايدن قد أعادت في البداية التعامل دبلوماسياً مع مادورو، عندما كانت الولايات المتحدة تبحث عن طرق للحصول على مزيد من النفط في الأسواق العالمية، لتعويض ارتفاع أسعار النفط الخام بسبب العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، بسبب حربها على أوكرانيا عام 2022. وأدت هذه الاتصالات إلى اتفاق لتخفيف بعض العقوبات القاسية التي فرضها ترمب على كراكاس.

واعترف ميلر للصحافيين بأن مادورو «أيّد جوانب معينة» من اتفاق بربادوس، بما في ذلك تحديد جدول زمني للانتخابات ودعوة مراقبين دوليين.

لكن السلطات الانتخابية الفنزويلية أبقت على الحظر الانتخابي المفروض على ماريا كورينا ماتشادو التي فازت في الانتخابات التمهيدية للمعارضة، في أكتوبر الماضي، وتجري المعارضة حالياً مفاوضات داخلية حول من يمكنه الترشح بديلاً.

ورفضت الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى إعادة انتخاب مادورو عام 2018 ووصفتها بأنها صورية.

ونددت الولايات المتحدة أيضاً بسلسلة من الاعتقالات في الأشهر الأخيرة لسياسيين ونشطاء معارضين.

اليابان ستلجأ لاحتياطي النفط في حالة اضطراب إمدادات الشرق الأوسط

الشرق الأوسط

قال رئيس جمعية البترول اليابانية شونيشي كيتو إن شركات تكرير النفط اليابانية لا ترى أي تأثير فوري من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط على مشترياتها من النفط الخام، لكنها ستستخدم احتياطات البلاد في حالة الطوارئ؛ لضمان استقرار إمدادات النفط.

وأكد كيتو، في مؤتمر صحافي، يوم الأربعاء، عندما سئل عن تأثير الهجوم الإيراني على إسرائيل، خلال عطلة نهاية الأسبوع، على النفط الخام: «لا نعتقد أن هناك أي عقبات أمام شراء النفط الخام لليابان في الوقت الحالي»، لكنه أقرّ بأنه في حال تصاعد الصراع بما يؤثر على الشرق الأوسط الكبير، فإن ذلك سيشكل مشكلة خطيرة.

وقال: «في حال حدوث أي انقطاع بإمدادات النفط الخام، من المهم الاستعداد، من خلال الاستخدام المرن لاحتياطات النفط، لضمان عدم انقطاع الإمدادات»، مشيراً إلى أن القطاعين العام والخاص في اليابان لديهما مجتمعيْن احتياطات نفطية تكفي 240 يوماً.

وتعتمد اليابان بشكل كبير على خام الشرق الأوسط، حيث تستورد أكثر من 95 في المائة من نفطها من المنطقة.

وقال كيتو، وهو أيضاً رئيس ثاني أكبر شركة تكرير نفط باليابان «إديميتسو كوسان»، إن شركته تبحث إمكانية استبدال مصادر أخرى ببعض الإمدادات من الشرق الأوسط.

وتابع: «كمصادر بديلة، ندرس الخام من غرب أفريقيا وأميركا الشمالية، إذا كان من الممكن نقله ومعالجته بسلاسة في مصافينا».

لكنه أشار إلى أن معظم المصافي اليابانية مصممة لمعالجة الخام من الشرق الأوسط، ولن يكون من السهل التحول إلى إمدادات جديدة؛ لأنها قد لا تتناسب مع منشآتها.

صادرات نفط السعودية ترتفع إلى 6.32 مليون برميل يومياً

عكاظ

أظهرت بيانات مبادرة المنظمات المشتركة «جودي » أمس (الأربعاء)، أن صادرات السعودية من النفط الخام ارتفعت في شهر فبراير إلى 6.317 مليون برميل يومياً من 6.297 مليون برميل يومياً في شهر يناير.

وزاد إنتاج الرياض من النفط الخام 0.6% إلى 9.01 مليون برميل يومياً، بينما تراجعت المخزونات بنحو 6.73 مليون برميل إلى 145.09 مليون. وتقدم السعودية وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» أرقام الصادرات الشهرية إلى مبادرة بيانات المنظمات المشتركة «جودي» التي تنشرها على موقعها الإلكتروني. وأظهرت البيانات أيضاً، أن استهلاك المصافي السعودية من النفط الخام ارتفع بواقع 250 ألف برميل يومياً إلى 2.675 مليون برميل يومياً، كما زاد حرق الخام المباشر بنحو 52 ألف برميل يومياً إلى 360 ألف برميل يومياً في شهر فبراير.

وارتفعت صادرات البلاد من المنتجات النفطية بواقع 147 ألف برميل يومياً إلى 1.39 مليون برميل يومياً.

ورفعت السعودية سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف إلى عملائها في آسيا والبحر الأبيض المتوسط في شهر مايو. واتفق تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء من بينهم روسيا، هذا الشهر على تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية بواقع 2.2 مليون برميل يومياً، كما ضغط على بعض الدول للالتزام بالقرار.

ما هي خيارات واشنطن للرد على طهران بعد مهاجمتها إسرائيل؟

أحمد مصطفى
اندبندنت

ملخص
يعد احتمال فرض عقوبات جديدة على طهران، أو توسيع عقوبات حالية وتشديد عملية تطبيقها، جزءاً من الجهد الأميركي والغربي للتصدي لإيران من دون إشعال فتيل حرب واسعة في الشرق الأوسط

حذرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين إيران الثلاثاء من أن «الولايات المتحدة ستستخدم سلاح العقوبات والعمل مع الحلفاء على إحباط نشاطات إيران الخبيثة التي تهز الاستقرار»، وذلك في إشارة لما اعتبره كثير من المراقبين والمعلقين دراسة اجتماع مجموعة الـ7 مزيداً من العقوبات على طهران بعد مهاجمتها إسرائيل السبت الماضي، وأن زيادة الحديث عن سلاح العقوبات ضد إيران تأتي أيضاً في سياق ضغط حلفاء إسرائيل في أميركا وأوروبا على تل أبيب كي لا يكون ردها على الهجوم الإيراني واسعاً بما يفتح باب التصعيد وتوسع الحرب في الشرق الأوسط.

ويوم الثلاثاء أيضاً، طالب وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس بفرض عقوبات جديدة على طهران قائلاً في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام أنه أجرى اتصالات مع دول عدة في إطار «هجوم دبلوماسي ضد إيران»، إضافة إلى رد الفعل العسكري» الذي يجري الاتفاق عليه على حد قوله.

وأضاف كاتس أنه «طلب من تلك الدول دعم فرض عقوبات على برنامج الصواريخ الإيراني وتصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية».

إلى ذلك، تتداول تقارير مختلفة حول ما يمكن أن تقوم به واشنطن سواء بالتنسيق مع الحلفاء في مجموعة الـ7 أو غيرها، في إطار إقناع إسرائيل بأن يكون رد فعلها على الهجوم الإيراني «محسوباً ومنضبطاً».

ويعد احتمال فرض عقوبات جديدة على طهران، أو توسيع عقوبات حالية وتشديد عملية تطبيقها، جزءاً من الجهد الأميركي والغربي للتصدي لإيران من دون إشعال فتيل حرب واسعة في الشرق الأوسط.

العقوبات والنفط

هناك خيارات عدة أمام واشنطن لتشديد العقوبات وتوسيعها أو حتى فرض عقوبات جديدة على طهران، وإن كان بعض المعلقين يرون أن احتمال فرض عقوبات جديدة في عام الانتخابات يبدو ضعيفاً إلى حد ما. في غضون ذلك، تتعرض الإدارة الديمقراطية للرئيس الأميركي جو بايدن إلى ضغط من الجمهوريين في الكونغرس لإلغاء إعفاء 10 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة ضمن العقوبات، إذ ألغت إدارة بايدن عام 2018 قرار تجميد مبلغ 10 مليارات دولار من عائدات إيران نتيجة تصديرها الكهرباء إلى العراق، وتقول وزارة الخارجية الأميركية إن الأموال التي كانت مجمدة في سلطنة عمان بالعملة الأوروبية (اليورو) يشترط استخدامها من قبل طهران لأغراض إنسانية بحسب ما ذكرت صحيفة الـ«ديلي تلغراف».

إلا أن منتقدي الإدارة الأميركية يرون أن طهران تستغل تلك الأموال لتطوير برنامجها النووي وتمويل الميليشيات التابعة لها في الشرق الأوسط.

في تلك الأثناء، يطالب نواب وشيوخ في الكونغرس فرض عقوبات أميركية تستهدف تجارة إيران مع الخارج، وكذلك تستهدف تصدير إيران للنفط.

وهناك مشروعات قوانين عدة قدمت إلى الكونغرس ويتوقع التصويت عليها خلال أيام بهذا الغرض، ومن بين تلك المقترحات مشروع قانون تقدم به عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أيوا جوني إرنست، طالب فيه الرئيس بايدن أن يفرض عقوبات على إيران الآن، كذلك هناك مشروع قانون آخر تقدم به عضو مجلس النواب الجمهوري مايك لوللر يستهدف قطاع النفط الإيراني.

وعن ذلك قال لوللر «علينا وقف تجارة النفط غير القانونية التي تمول النشاطات الإيرانية».

وتقدر المصادر الأميركية حجم عائدات القطاع النفطي الإيراني في الـ 12 شهراً الأخيرة بنحو 35 مليار دولار، في الوقت الذي تصدر إيران ما هو مسموح به من النفط ضمن العقوبات لدول آسيوية في مقدمتها الصين.

نفط أميركي وأفريقي لآسيا محل الإيراني

وبحسب تقارير من مصادر مراقبة موارد الخام للمصافي المستقلة فإن المصافي الآسيوية بدأت بالفعل في إعادة تقييم استراتيجياتها لهذا العام في ضوء توترات الشرق الأوسط، إذ تشير التقارير إلى أن عدداً من المصافي في الشرق الأقصى تدرس زيادة مشترياتها من النفط من أميركا وأفريقيا تحسباً لأي تغيير يطرأ على الواردات من الشرق الأوسط.

وفي تحليل لشركة «غلوبال كومودیتیز إنسایتس» التابعة لمؤسسة «ستاندرد أند بورز» للتصنيف الائتماني فإن المصافي

في آسيا لا تتحسب فحسب لاحتمال تشديد العقوبات على إيران وإنما أيضاً لاحتمالات أن يؤدي أي تصعيد لتعطيل شحن النفط عبر مضيق هرمز، وإن اعتبرت الشركة ذلك احتمالاً مستبعداً، في ظل حاجة إيران لمواصلة تصدير نفطها من الخليج عبر المضيق.

وإلى جانب تجارة النفط المسموح بها ضمن العقوبات المفروضة على طهران، يعتقد أن إيران تصدر كميات من النفط أيضاً خارج سقف العقوبات المفروضة عليها. وهناك عدد من المصافي المستقلة في الصين وكوريا الجنوبية واليابان والهند وتايلاند وسنغافورة وفيتنام تعمل على النفط الخام الإيراني، وزادت بعض تلك الدول وارداتها من النفط الخام من دول أفريقيا وأميركا.

تبقى الهند والصين من أكبر مستوردي النفط الإيراني، وبحسب بيانات «غلوبال» استوردت المصافي المستقلة في الصين من إيران في مارس (آذار) الماضي ما يصل إلى 4.81 مليون طن متري (متوسط 1.14 مليون برميل يومياً)، ويعد ذلك أقل من واردات فبراير (شباط) الماضي التي بلغت 5.47 مليون طن متري، كما أن تلك الواردات من النفط الإيراني تظل أقل من مستويات الاستيراد في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

وبحسب مصدر في قطاع مصافي التكرير المستقلة في الصين فإنه «من المحتمل جداً أن تفرض الولايات المتحدة عقوبات إضافية على إيران بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل مما سيجعل من الصعب استيراد المزيد من شحنات النفط الإيراني».

جدل حول العقوبات النفطية

إلا أن هناك تبايناً في الآراء بين طبيعة ومدى العقوبات التي يمكن أن تفرضها الولايات المتحدة على صناعة النفط الإيرانية، خصوصاً أن واشنطن ربما لا ترغب في نقص الإمدادات في السوق مما يؤدي إلى رفع أسعار النفط، ومن ثم الضغط على الناخبين الأميركيين الذين قد يواجهوا ارتفاع أسعار الوقود في محطات البنزين قبل الانتخابات المقررة في نوفمبر (تشرين الثاني) 2024.

إلى ذلك، يرى بعض المحللين أن واشنطن يمكن أن توسع العقوبات الحالية، فيما يبدو كأنه فرض لعقوبات جديدة بينما يرى آخرون مجرد الإعلان عن تشديد فرض العقوبات الحالية من دون أن يسفر ذلك عن تغيير واضح في نظام العقوبات بالفعل، وأن مشروعات القوانين المعروضة على الكونغرس هذا الأسبوع في شأن العقوبات على إيران تستهدف بالأساس الضغط على إيران بخفض عائداتها من تصدير النفط أكثر من حظر الصادرات النفطية.

من جهته، توقع رئيس مركز الطاقة العالمي للمجلس الأطلسي ديفيد غولدوين، أن تسارع وزارة الخزانة الأميركية إلى تشديد وتوسيع العقوبات على قطاع النفط الإيراني من ناحية كرد فعل على الهجوم الإيراني بالمسيرات والصواريخ على

إسرائيل ومن ناحية أخرى لمنع رد فعل تصعيدي جداً من جانب إسرائيل، مضيفاً أن «من بين الخيارات التي يمكن لواشنطن اتخاذها زيادة الضغط على شركات التأمين الأميركية والأوروبية التي تغطي تجارة النفط بين إيران والصين».

وتابع غولدوين «تستغل الصين لمصلحتها الجهود الدبلوماسية الأميركية لاحتواء التوترات في الشرق الأوسط، ولطالما استفادت من الالتفاف على العقوبات الأميركية المفروضة على إيران وروسيا وفنزويلا».

لكن تشديد العقوبات قد لا يكون له تأثير واضح في أسواق النفط العالمية، بالضبط كما حدث مع فرض أميركا والغرب سقف سعر لصادرات النفط الروسية في سياق تشديد العقوبات على موسكو بسبب حرب أوكرانيا، بحسب تقرير «غلوبال».

ويرجح معظم المحللين أنه حتى لو اتخذت وزارة الخزانة الأميركية إجراءات ضد طهران فلن تكون ذات تأثير كبير في أسعار النفط.

وكانت صحيفة «فايننشال تايمز» ذكرت في تحليل لها أول من أمس الإثنين أن كلاً من الولايات المتحدة والصين تتفقان في أن لا مصلحة لهما في إثارة الاضطراب في أسواق الطاقة.

وذلك أحد الأسباب المهمة وراء سعي واشنطن لمنع التصعيد في المنطقة ومطالبتها إسرائيل برد فعل «منضبط» على الهجوم الإيراني.

وعن ذلك قال رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة «يوراشيا» الاستشارية أيهم كامل، «يمكن أن تخسر الولايات المتحدة والصين من أي توسع أو تصعيد للصراع لأن ذلك سيؤثر بوضوح في صادرات الطاقة من المنطقة وعلى أسعار النفط والاقتصاد العالمي كله».

وزير النفط الليبي لـ«الشرق»: نخطط لزيادة إنتاج النفط إلى مليوني برميل يومياً

اقتصاد الشرق

تخطط ليبيا لزيادة إنتاجها من النفط إلى مليوني برميل يومياً بحلول السنوات الثلاث المقبلة، ورصدت لهذه الغاية استثمارات تصل قيمتها إلى 17 مليار دولار، وفق خليفة عبد الصادق وزير النفط والغاز الليبي بالإنابة.

الوزير أشار في مقابلة مع «الشرق» على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، إلى أن إنتاج النفط الحالي يصل إلى 1.2 مليون برميل يومياً، وتراهن البلاد على رفعه إلى 1.4 مليون برميل يومياً بحلول نهاية السنة.

وفي ما يتعلق بالإيرادات، أشار الوزير إلى أن البلاد حققت 6 مليارات دولار في الربع الأول من السنة، مشيراً إلى توقعها لزيادة الإيرادات مع ارتفاع الإنتاج إذا بقيت أسعار النفط عند مستويات الربع الأول.

المحافظة على الإنتاج

للمحافظة على الإنتاج عند مستوياته الحالية، تم رصد ميزانية تقدر بحاولي 10 مليارات دولار خلال العام الجاري والمقبل. هذه الأموال تنقسم إلى قسمين، الجزء الأول يهدف إلى تطوير الحقول القائمة وتنفيذ الصيانة الدورية لها، بالإضافة إلى حفر المزيد من الآبار. أما الجزء الثاني فسيخصص من أجل صيانة البنية التحتية اللازمة لقطاع النفط.

أظهر تقرير منظمة «أوبك» الصادر في مارس ارتفاع إنتاج ليبيا، وهي عضو في المنظمة، بنحو 144 ألف برميل يومياً.

رفع القوة القاهرة

تواجه ليبيا عدم استقرار سياسي، والذي يؤثر على إنتاجها النفطي. وأعلنت في مطلع يناير حالة القوة القاهرة بحقل الشرارة النفطي، على خلفية إغلاقه من قبل محتجين لهم مطالب سياسية، لتعود وتستأنف الإنتاج بعد نحو أسبوعين. كما تتنافس على السلطة حكومتان، الأولى (الوحدة) برئاسة عبد الحميد الدبيبة والثانية برئاسة أحمد حماد مكلفة من البرلمان.

وزير النفط المكلف أشار إلى أن حالة «القوة القاهرة» رفعت عن جميع الشركات العاملة في البلاد، مشدداً على أن «القطاع يتعافى وأصبح جاذباً»، كما تم «التعامل مع أغلب هواجس المستثمرين».

قطاع الغاز

الوزير أشار أيضاً إلى أن إنتاج الغاز في البلاد بلغ 2.5 مليار قدم مكعب يومياً، مشيراً إلى أن المستهدف خلال السنوات المقبلة الوصول إلى إنتاج يبلغ 4 مليارات قدم مكعب من الغاز يومياً.

طموحات إنتاج النفط في ناميبيا تتحول إلى واقع.. ما علاقة أوبك+؟

دينا قدري
الطاقة

اقترب إنتاج النفط في ناميبيا من تحقيق طموحات الدولة الواقعة في جنوب غرب أفريقيا، في الوقت الذي تستعد فيه للحصول على إيرادات ضخمة بصندوق للثروة السيادية.

ووفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، ستستثمر ناميبيا جزءًا كبيرًا من أيّ إيرادات تحصل عليها من اكتشاف نفطي ضخم محتمل في صندوق للثروة السيادية.

وتتوقع ناميبيا معرفة ما إذا كان الاكتشاف قابلًا للتطبيق تجاريًا في وقت لاحق من العام الجاري (2024).

ويمكن أن يغير النفط قواعد اللعبة بالنسبة للدولة ذات الكثافة السكانية المنخفضة التي يقلّ عدد سكانها عن 3 ملايين نسمة، حيث يعيش الكثير منهم في فقر.

موعد بدء إنتاج النفط في ناميبيا

عُثر على ما يُقدَّر بنحو 11 مليار برميل من النفط الخام في المياه قبالة شواطئ ناميبيا في عام 2022، بوساطة شركتي توتال إنرجي (TotalEnergies) وشل (Shell).

ووصف بعضهم الاكتشاف الجديد بأنه من المحتمل أن يكون أكبر اكتشاف في المياه العميقة في العالم،وإذا كان استغلال جزء صغير من هذه الكمية مربحًا، فإنه سيؤدي بسرعة إلى إغراق الاقتصاد الناميبي الذي يبلغ حجمه 13 مليار دولار.

وقال وزير المالية الناميبي إيبومبو شيمي: «نحن ندرك أن الأحجام كبيرة، ولكن ما يزال يتعين علينا اختبار الجدوى التجارية لهذا النفط.. نتوقع منهم أن يتوصلوا إلى قرار استثمار نهائي، ربما بحلول نهاية هذا العام».

وأشار شيمي إلى أن شل ربما كانت متأخرة عن توتال 6 أشهر فيما يتعلق بإكمال تقييم الجدوى، وبمجرد اتخاذ قرار بالمضي قدمًا، فمن المحتمل أن يستغرق الأمر نحو 5 سنوات قبل أن يبدأ النفط في التدفق، بحسب ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة بلومبرغ.

وقال: «لا نريد أن نعتمد على شيء لم يحدث بعد.. لكن إذا كان الاكتشاف كبيرًا، فإنه سيغيّر بالتأكيد قاعدة الإيرادات في ناميبيا».

استغلال إيرادات النفط في ناميبيا

لضمان أن تكون هذه المكاسب غير المتوقعة من إنتاج النفط في ناميبيا متاحة للأجيال المقبلة، أنشأت البلاد صندوقًا للثروة السيادية لتلقّي جزء كبير من الإيرادات، إذا تحققت.

وقال وزير المالية الناميبي إيبومبو شيمي، إن مشروع قانون يُجهَّز لتحديد حجم عائدات النفط التي ستذهب إلى الصندوق، والمبلغ الذي يمكن سحبه، وكيفية استثماره، ومن المقرر تقديم الخطة إلى المشرّعين بحلول نهاية العام الجاري (2024).

وأضاف: «نظرًا لأن الإيرادات ستكون كبيرة، يتعين علينا إيجاد طريقة لجمع هذه الإيرادات، وتوزيعها أيضًا بطريقة تجعلها متاحة للأجيال المقبلة».

وسيتولى المصرف المركزي الناميبي إدارة الصندوق في البداية، ولكن إذا أصبح كبيرًا بما يكفي، فيمكن إنشاؤه بوصفه كيانًا قائمًا بذاته، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

هل تنضم ناميبيا إلى أوبك+؟

في سياقٍ متصل، قال وزير المالية الناميبي إيبومبو شيمي، إن الانضمام إلى تحالف أوبك+ سيُبحث إذا بدأ النفط في التدفق، لكن لن تُجرى مناقشات رسمية حتى تتضح الجدوى التجارية للاكتشاف.

وقال: «إنه شيء نتطلع إليه، ولكننا لم نتخذ قرارًا حازمًا بشأنه»، بحسب التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت مصادر قد كشفت أن تحالف أوبك+ يتطلع إلى حصول ناميبيا على عضوية محتملة، في الوقت الذي تحدد فيه البلاد ما قد يصبح رابع أكبر إنتاج في أفريقيا بحلول عام 2030، بعد أن فقد التحالف أنغولا ولاعبين آخرين في السنوات الأخيرة.

وقال الرئيس التنفيذي لغرفة الطاقة الأفريقية، إن جيه أيوك، إنّ أوبك ترغب في رؤية ناميبيا تصبح عضوًا كامل العضوية، مضيفًا أنّ نتيجة المحادثات غير واضحة في هذه المرحلة، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

وصرّحت منظمة أوبك -في تغريدة ذلك الوقت- بأن الأمين العام هيثم الغيص التقى وزير المناجم والطاقة الناميبي توم ألويندو بمؤتمر في نيجيريا، وأثيرت احتمالات عمل أوبك وناميبيا معًا «تحت مظلة ميثاق التعاون».

وقال أيوك، إن المحادثات بين أوبك والحكومة الناميبية من المرجّح أن تتواصل في أواخر أبريل/نيسان، عندما يلقي الغيص كلمة أمام مؤتمر الطاقة الناميبي.

وقال براناف جوشي، من شركة ريستاد إنرجي لاستشارات الطاقة (Rystad Energy)، إنه اكتُشِف نحو 2.6 مليار برميل من النفط في ناميبيا هذا العقد حتى الآن.

وبناءً على الاكتشافات الحالية، تتطلع ناميبيا إلى الوصول إلى 700 ألف برميل يوميًا من الطاقة الإنتاجية القصوى بحلول العقد المقبل، وفقًا لتقديرات جوشي.

وهذا أقلّ من إنتاج أنغولا البالغ نحو 1.1 مليون برميل يوميًا، لكن جوشي أشار إلى أن إنتاج ناميبيا قد يرتفع مع المزيد من عمليات الاستكشاف الناجحة.

شكراً